لكن صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية حذّرت، في مقالتها الافتتاحية التي تناولت فيها خطاب الرئيس بوش، من اساءة استغلال هامش المناورة الذي تركه الرئيس للحكومة الاسرائيلية، بقوله ان مبدأ «مناطق مقابل السلام» بحاجة الى اعداد مفصّل، حيث أوردت: «... لكنه ذكر أمن اسرائيل وواجب اعتراف الدول العربية بها في السياق ذاته مع الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. وهنا، أيضاً، يجب الانتباه الى الصيغة التي ليست مجرّد صفة. فاسرائيل اعترفت بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في اتفاقيتي كامب ديفيد، والرئيس بوش أضاف كلمة 'سياسية' كصفة لتلك الحقوق. ومبادرة حكومة اسرائيل، في ١٤/٥/١٩٨٩، لا تستجيب لطلب الرئيس الاميركي. فاذا كانت الحكومة تبغي استغلال هامش المناورة الذي أبقاه لها خطاب الرئيس بوش، فانه يتوجّب عليها النظر في اتخاذ خطوات بعيدة المدى، أكثر من تلك التي كانت مستعدة لها قبل ٢٢ شهراً» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق الاستعدادات الاسرائيلية للمباحثات مع الوزير بيكر، دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، كلاً من السعودية وسوريا، الى طاولة المباحثات مع اسرائيل، لأن مثل هذه الخطوة «سوف تؤثر على تطبيع، وتحسين، العلاقات مع الدول العربية، وتخلق اجواء ايجابية أيضاً في أوساط الفلسطينيين [المقصود أهالي المناطق المحتلة]، تمكّن من التقدّم في مبادرة السلام». وقال شامير، أيضاً، خلال المحادثات التي أجراها مع وزير خارجية كندا، جو كلارك، انه عازم على التحرّك سياسياً على مستويين متوازيين، حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وحل قضية الفلسطينيين، مضيفاً انه بامكان الولايات المتحدة الاميركية وكندا والاسرة الاوروبية، وهي الدول التي تحظى، اليوم، بثقة العالم العربي، اقناع الفلسطينيين بالدخول في مفاوضات مع اسرائيل، واختيار ممثليهم الى تلك المفاوضات. «فالتوقيت الحالي مريح، بشكل خاص لأن منظمة التحرير الفلسطينية»، حسب ظن شامير، «خرجت من الصورة ونهايتها يجب ان تكون كنهاية [الرئيس العراقي] صدام حسين، أي الاختفاء من الخارطة السياسية» (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٩١).

وبالنسبة الى الشقّ الفلسطيني في «المقاربة المزدوجة» التي طرحها شامير، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان شامير سوف يؤكد، في محادثاته مع الوزير بيكر، استعداد اسرائيل للتحاور مع فلسطينيين من أهالي المناطق الفلسطينية المحتلة دون اللجوء الى اجراء انتخابات، شرط ألّا يكون بينهم ممثلون عن الشتات الفلسطيني، أو مبعدون، أو ممثلون عن سكان القدس الشرقية المحتلة. كذلك سوف يطرح شامير على الوزير بيكر خطة مفصّلة في شأن خطوات بناء الثقة بين اسرائيل والدول العربية، على الصعد المدنية والاقتصادية والامنية (**المصدر نفسه**).

وتمّت صياغة، وبلورة، الموقف الاسرائيلي الرسمي استعداداً الى المباحثات مع الوزير بيكر، خلال جلستين منفصلتين لهذا الغرض: الاولى على مستوى الحكومة بكامل هيئتها، والثانية على مستوى الطاقم السياسي ـ الامني. وذكرت مصادر صحفية انه تمّ، في الجلستين، الاتفاق على ان يؤكد كل من شامير وليفي وارنس، في محادثاتهم مع الوزير الاميركي، تمسّك الحكومة بمبادرة السلام الاسرائيلية التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية في ١٤/٥/١٩٨٩. من ناحية أخرى، أعلن شامير، في جلسة الحكومة الاسبوعية، في سياق مناقشة موضوع الجولان، ان موقف اسرائيل، في هذا الشأن، لم يتغيّر، ولا داعي لتكرار ذلك، المرة تلو الاخرى (**دافار**، ١١/٣/١٩٩١).

وفي سياق الاستعدادات للمحادثات مع الوزير بيكر، برزت خلافات داخل الحكومة وداخل الليكود، تزعّمها وزير البناء والاسكان، اريئيل شارون. فعلى الصعيد الائتلافي، دعا الوزير رحبعام زئيفي، في جلسة الحكومة الاسبوعية، الى الغاء مبادرة ١٤/٥/١٩٨٩، والى رفض مبدأ «مناطق مقابل السلام»، مؤكداً ان الجولة الجوية المخططة للوزير بيكر سوف تقنعه بأن لا مجال للبحث في هذا المبدأ (**المصدر نفسه**). من ناحية أخرى، عقدت أحزاب اليمين الصغيرة، المشاركة في الائتلاف، اجتماعات دعت فيها الى رفض الضغوط الاميركية المتوقّعة. فالوزير يوفال نئمان، زعيم حركة «هتحياه»، قال ان على الليكود، اليوم، ان يلغي مبادرة «السلام» التي كانت بمثابة حل وسط سياسي بينه وبين حزب